

# المرشحون للرئاسيات التونسية يغردون خارج صلاحيات الرئيس

## الخطاب الانتخابي يوقع المرشحين في فخ العموميات وغياب البرامج الواضحة



إقناع الناخب التونسي غاية لا تدرك بسهولة

## شباب عازمون على إحداث انقلاب في الحياة السياسية

ومن الأسئلة المطروحة في الموقع والتي بدت "صادمة" بالنسبة إلى كثيرين: "هل يجب منع الفحص الشرعي؟" الذي يتم إجراؤه على أشخاص يشتبه بانهم مثليون، و"هل يجب السماح بفتح المقاهي خلال شهر رمضان؟" أو كذلك مسائل متعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة في الميراث. ويقول غديرة من جهة "كل الشباب التونسي حينما يعيشون بمثل هذه المواقف يتألمون ويتألمون بالإنترنت. لقد اخترنا مساحة رقمية مئة بالمئة، وكلاما يحاكهم".



محمد الجويلي  
الشباب لديهم  
للاسف نظرة سلبية  
حول الانتخابات

ويبين أحمد التركي، وهو مؤسس الموقع، "لسنا متحيزين، ولكن هذا لا يعني أننا لن ننتخب". ويقول إن تمويل الموقع لا يكلف شيئا، لأن "كل واحد منا جاء بالخبرة التي يمتلكها، وزار الموقع، وفقا للمشرفين عليه، ثلاثون ألف شخص منذ أن فتح في الثاني من سبتمبر الجاري. وتسجل للمشاركة في الانتخابات الرئاسية المبكرة المقررة الأحد رقم قياسي من الناخبين ناهز 7.5 مليون شخص غالبية من الشباب والنساء، وبمعدل أعمار يتراوح بين 18 و35 عاما. ويقول المدير السابق للمرصد الوطني للشباب محمد الجويلي "ليس بالضرورة أن يذهب الشباب إلى التصويت يوم الاقتراع، لديهم وللأسف نظرة سلبية حول الانتخابات".



مساحة رقمية لصعود ونزول السياسيين

تونس - وضعت مجموعة من الشباب التونسيين المحمسين نصب أعينهم إحداث انقلاب في الحياة السياسية وفي أداء السياسيين التقليديين الناقدون، فيأروا إلى إنشاء موقع إلكتروني يناقش البرامج الانتخابية للمرشحين إلى الرئاسة ويسعى إلى مقارعة السياسيين وتوعية أنصارهم. وأطلق نحو عشرة شباب تونسيين موقعا على الإنترنت يحمل اسم "شئونة برنامجك؛ (ما برنامجك؟)" تزامنا مع بداية السياق السياسي نحو الانتخابات الرئاسية المبكرة التي يتنافس فيها 26 مرشحا واشتداد المنافسة وكثرة الوعود الانتخابية.

ويقول الطبيب الشاب محمد غديرة (25 عاما) "كره الشباب السياسية والسياسيين الذين لم يكتروا لاهتماماتنا منذ سنوات".

ويتابع "كانت أعمارنا تتراوح بين 10 و17 عاما خلال ثورة 2011، ومنذ ذلك الحين ونحن نعيش داخل ضوضاء السياسة. كانوا يتجادلون في مسائل لا تعنينا كالتقارب والهوية التونسية". ويعتبر محمد أن ما يهم الشباب "هي المسائل المتعلقة بالصحة والتعليم والمستقبل ومراجعة الراتب الأدنى وكيف يمكن أن نذهب إلى فندق مع صديقتي دون أن نكون مجبرا على تقديم عقد الزواج".

ويقدم الموقع الذي يمكن تصفحه باللغتين العربية والفرنسية المرشحين الـ26 وإمكانية مقارنة برامجهم الانتخابية من خلال 45 سؤالاً أموية وفقا لمعايير اجتماعية وبيئية وعلاقات خارجية. ويمكن التفاعل مع المقترحات بالإجابة بـ"نعم" أو "لا" أو "متحفظ".

تأسيس نظام سياسي جديد على اعتبار أن هذا النظام التشاركي في الحكم وإدارة شؤون البلاد قد أظهر محدوديته. ويعتبر المرشحون أن تشتت المهام بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية والبرلمان هو السبب الرئيسي لآزمات التي تعاني منها تونس ويقرحون نظاما سياسيا جديدا تكون فيه صلاحيات كل سلطة واضحة ومحددة وهو الطرح الذي يقبناه كل من محسن مرزوق مرشح حركة مشروع تونس وعبير موسى مرشحة الحزب الدستوري الحر.

وينكر المتابعون للشان التونسي والأوساط السياسية أن يتحدث المرشحون متجاوزين الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور الحالي في حين أنهم لم يقدموا بعد مبادراتهم السياسية ولم يقع الحسم في شأنها، مشيرين على أنه كان من الأفضل احترام الأطر التشريعية الموجودة حاليا وأي كلام أو سلوك يخالف ذلك يكون سابقا لأوانه وخاليا من الواقعية.

أما الفصل 92 من الدستور فيحدد صلاحيات رئيس الحكومة في إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها. ويذكر البعض من المرشحين الفرق بين صلاحيات كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، لكن ضرورة الخطاب الانتخابي حتمت عليهم التواضع ولو مؤقتا عن هذا الفرق في المهام من أجل كسب الأصوات والمؤيدين والإيهام بقدرة على إحداث التغيير الذي يحلم به التونسيون. وترفض مواقف ورؤى هؤلاء المرشحين النظام الحالي وتدعو إلى

تأسيس نظام سياسي جديد على اعتبار أن هذا النظام التشاركي في الحكم وإدارة شؤون البلاد قد أظهر محدوديته. ويعتبر المرشحون أن تشتت المهام بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية والبرلمان هو السبب الرئيسي لآزمات التي تعاني منها تونس ويقرحون نظاما سياسيا جديدا تكون فيه صلاحيات كل سلطة واضحة ومحددة وهو الطرح الذي يقبناه كل من محسن مرزوق مرشح حركة مشروع تونس وعبير موسى مرشحة الحزب الدستوري الحر.

المحتجّين، وطال الترنح دور الدولة ذاتها؛ هل هي دولة تدير اقتصادها بما يعني الإشراف على كل القطاعات العمومية ذات التأثير المباشر على قدرات التراكيم بعد 14 يناير 2011. وفي هذا الباب كان التوزيع عادلا للنتائج حيث كل الفئات مدعوة إلى تسديد الفواتير الباهظة لهذه المرحلة. في التعليم وفي الصحة وفي النقل وفي كل القطاعات الاقتصادية ذات التأثير على الواقع الاجتماعي للبلاد والعباد، لن نخدم سبل وجود تأثيرات سوء التدبير السياسي. ومظلمنا صنع العقل السياسي التونسي نظاما سياسيا مترنحا، فقد اختط أيضا أداء اقتصاديا لم يتوصل إلى رسم خط واضح تنتهجه البلاد. في الأشهر الأولى بعد الثورة راجت مقولات إعادة صياغة منوال التنمية والتميز الإيجابي ورفع التهميش ومحاربة البطالة، وغيرها من المفردات المترتبة عن الجو الثوري السائد يومذاك، والمترتبة أيضا عن حقيقة الأزمة الاقتصادية المتصلة بالنظام القائم قبل الثورة. ولكن رواج هذه المقولات، وجلبها مقولات مشروعة، لم يؤدّ إلى رسم منهج اقتصادي واضح يراعي مصالح العباد وقدرات البلاد. بل إن الحكومات التي تعاقبت اضطرت إلى "مجالمة" الاحتجاجات والمحتجّين، وحاولت مقياضتها بإجراءات أقرب إلى ذر الرماد منها إلى الإصلاح. ثم ترنحت الخيارات مجددا بين الإصلاحات السياسية وفي الاقتصاد.

الصعوبات الأخرى. ولا تدخل هذه المسائل ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية حيث تتكفل بإنجاز هذا النوع من المشاريع جهات حكومية أخرى من بينها وزارتا التجهيز والزراعة ما يجعل هذه المهمات من صلاحيات الحكومة وهي بعيدة كل البعد عمّا حدده الدستور لرئيس البلاد. بنفس الأسلوب، أكد مرشح آخر أن إرساء الحكم المحلي هو من بين أولوياته عندما ينجح في الجلوس على كرسي قرطاج وذلك في إطار مشروعه لدفع التنمية بالبلاد، ليكون موقفا يتم عن عدم إمام بحقيقة الحدود المرسومة لرئيس الجمهورية.

من خلال متابعة خطاب المرشحين لرئاسيات تونس 2019 يتبين أن أغلب المرشحين يتحدثون على أساس أن رئيس الجمهورية في يده كل المهام والصلاحيات متجاوزين بوضوح الفرق الشاسع في الصلاحيات بين رأسي السلطة التنفيذية. ويحدد الفصل 77 من باب السلطة التنفيذية في الدستور التونسي صلاحيات رئيس الجمهورية في تمثيل الدولة وضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي المتعلقة بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة.

وأول الدستور لرئيس البلاد مهمة حل مجلس نواب الشعب في حالات محددة، إلى جانب رئاسة مجلس الأمن القومي والقيادة العليا للقوات المسلحة. ومن صلاحيات رئيس البلاد أيضا إعلان الحرب وإبرام السلم بعد موافقة مجلس نواب الشعب، وإرسال قوات إلى الخارج بموافقة رئيسي مجلس نواب الشعب والحكومة.

ويضمن نفس الفصل للرئيس التونسي اتخاذ التدابير التي تحتمها الحالة الاستثنائية، والإعلان عنها، والمصادقة على المعاهدات وإسناد الأسماء وإصدار العفو الخاص.

أما الفصل 92 من الدستور فيحدد صلاحيات رئيس الحكومة في إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها. ويذكر البعض من المرشحين الفرق بين صلاحيات كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، لكن ضرورة الخطاب الانتخابي حتمت عليهم التواضع ولو مؤقتا عن هذا الفرق في المهام من أجل كسب الأصوات والمؤيدين والإيهام بقدرة على إحداث التغيير الذي يحلم به التونسيون. وترفض مواقف ورؤى هؤلاء المرشحين النظام الحالي وتدعو إلى

غابت المواقف الواضحة والبرامج الدقيقة عن خطابات المرشحين للانتخابات الرئاسية سواء خلال المناظرات التلفزيونية أو أثناء حملاتهم الانتخابية، وحل محلها استهلاك رتيب لمصطلحات وخطابات مل التونسيين من سماعها طيلة سنوات قبل الثورة وبعدها، حيث يتطلع هؤلاء إلى رئيس لكل التونسيين يضع إصبعه على الداء، ويقدم رؤية تطرح علاجات للآزمات التي تعاني منها البلاد، في كنف الصدق ودون تجاوز صلاحيات رئيس الجمهورية.

لاختيار رئيس جديد للبلاد. وبعيدا عن الخطاب الغائص في النوايا والغايات الانتخابية، بدأ الأمر وكان المرشحين لا يفهمون ما هم مقبلون عليه ولا يفهمون ما ذا يعني أن تكون رئيسا لتونس في 2019.

وترى الأوساط السياسية في تونس كما الرأي العام أن من تناظروا ومن يتسابقون في الطريق نحو قصر قرطاج تناسوا أن تونس في هذه المرحلة ليست تونس في العام 2011 أو حتى في 2014 وقطعا ليست تونس ما قبل هذين التاريخين. قال مرشح إنه ووفق ما تسمح له به صلاحيات رئيس الجمهورية سيترأس كل المجالس الوزارية في حين أن القانون منح هذه المهمة لرئيس الحكومة بينما يتولى رئيس البلاد مهمة ترؤس مجلس الأمن القومي، ليرز في هذا الموقف الخلط الواضح بين صلاحيات كل من رأسي السلطة التنفيذية.

**التونسيون يحفظون عن ظهر قلب هذا النوع من الخطاب السياسي لكنهم اليوم في حاجة إلى من يعطيهم أملا في أن هذا لن يكون مجرد كلام للاستهلاك الانتخابي**

تعد مرشح آخر خلال زيارته لولاية القيروان في إطار حملته الانتخابية بتفعيل المشاريع المعطلة في المنطقة وتوفير المياه للزراعة إذ تعيش هذه الولاية أزمة في توفير مياه الري. وبدت المشاريع التي تحدث عنها أقرب إلى الأحلام البعيدة تماما عن الواقع إذ لا تمس مشكلة الماء في القطاع الزراعي بالقيروان فقط بل تتشارك فيها العديد من الولايات في وسط البلاد وجنوبها، وحين يتمكن مرور من التخطيط لتحقيق هذه المشاريع فستكون بحجم استثمارات هائلة من المستحيل توفيرها لبقية المناطق التي تعاني من نفس المشكلات أو



نسرين رضاني  
صحافية تونسية

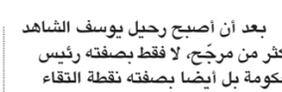
سعى المرشحون للانتخابات الرئاسية التونسية المبكرة للعب على وتر القضايا الحارقة التي تشغل بال المواطن وتشد انتباهه، وخاصة منها التي ترتبط بشكل وثيق بحياته اليومية وأمنه ومعيشته والأوضاع العامة في البلاد اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا.

كانت العناوين العامة للملفات التي خاض فيها المرشحون، أثناء حملاتهم الانتخابية وبشكل خاص خلال المناظرات التلفزيونية، تدور حول التنمية والأمن القومي والاقتصاد وإنهاء التهميش والحد من الفقر ومكافحة الفساد والإرهاب والمحافظة على سيادة تونس وحمايتها. لكن نقطة الضعف التي تتشارك فيها جميع المرشحين دون استثناء تقريبا لم تكن في طبيعة الملفات التي طرحت ولكن في اعتماد مقاربة التعميم والوقوع في فخ الحديث عن المواضيع العامة دون طرح أفكار واقعية وخطط سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية ملموسة وقابلة للتطبيق في غياب استراتيجية واضحة وخاصة بكل مرشح للرئاسة.

جعل حديث المرشحين للانتخابات في العموميات يطرح فرضية أن لا أحد من بين هؤلاء الستة وعشرين مرشحا قادرا على تفكيك أبسط الملفات التي يتطلع التونسيون إلى إحراز تقدم فيها. بل أكثر من ذلك بدأ التركيز على خطاب مستهلك منذ 2011 من قبيل العزف على وتر "التنمية في المناطق الداخلية" و"إيجاد حلول للبطالة" و"دفع عجلة الاستثمار" وغيرها من المرافقات الأخرى، التي تتواتر في جل الخطابات السياسية بمخاطبة كلمة حق أريد بها باطل، فالتونسيون يحفظون عن ظهر قلب هذا النوع من الخطاب السياسي وخبروا من يتلفظ به، لكنهم في حاجة اليوم إلى من يعطيهم أملا في أن هذا لن يكون مجرد كلام للاستهلاك الانتخابي ولن يكون كلاما ملتصقا بظرفية زمنية محددة يصبح منتهى الصلاحية بعد 15 سبتمبر المقبل؛ موعد الاقتراع

## تونس.. من يسدّ الثمن

بعد أن أصبح رحيل يوسف الشاهد أكثر من مرجح، لا فقط بصفته رئيس حكومة بل أيضا بصفته نقطة التقاء فجّة بين الرهانات النهضوية ونزوعه الشخصي للعب على كل الحبال من أجل بقائه في السلطة، أصبح التحدي الأكبر القائم أمام الطبقة السياسية الجديدة (بما في ذلك حركة النهضة نفسها) يتمثل في التعامل مع نظام سياسي هجين، نبع من دستور العام 2014 الذي غلبت عليه "المجاملات السياسية" فجاء مترنحا بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، فكان منزلة بين المنزلتين بما يجرح كل اللتزمين به بحكم الدستور والوقائع السياسية. من جملة التحديات أن هذا النظام نص على تقليص صلاحيات رئيس البلاد وهو المنتخب مباشرة من الشعب، في حين ترزح صلاحيات رئيس الحكومة في غير المنتخب، وهو الذي يصل عادة إلى رئاسة الحكومة وفق توافقات وتزكيات تخضع أساسا للمحاصصة الحزبية. ومن الأثمان التي يفترض على الوافدين الجدد تسديدها، مسألة المؤسسات الدستورية غير المكتملة. وهي هبات ضرورية لحسم الانتقال الديمقراطي وهو الفخر التونسي الأقرب إلى الوهم، الذي تواتب كل الحساسيات السياسية على التفاخر به. وبين التحذير، النظام السياسي الهجين وغياب المؤسسات الدستورية، تصبح مهمات تدبير المستقبل السياسي التونسي شديدة العسر والصعوبة.



عبدالجليل معالي  
كاتب تونسي

في الواقع التونسي الراهن، المشوب برائحة الانتخابات، تناخر محاولات تشخيص الوضع، وأسئلة الحلول القادمة للآزمات القائمة بنشئ صنوفها، لصالح سؤال غائر لم يدّر كثيرا في خلد المتابعين والمهتمين، ولكنه يختصر رهن البلاد ومستقبلها، والسؤال التونسي مفاده: من سيسدّد الأخيرة من الردح السياسي، الذي تنشئ آزمات في السياسة والاقتصاد والمجتمع وسواها.

السؤال بقدر نظره للمستقبل فإنه ينطلق من الواقع الراهن في مستويين على الأقل. المستوى الأول يهم النخب السياسية التي ستلقي بها العملية السياسية المستعرة، بعنوان الانتخابات في المرحلة القادمة، (في انتظار توافقات قائمة ستعزز النتائج أو تدور زواياها). المستوى الثاني يهم البلاد والناس ويواجه ما تركه الساسة الهواة على مر الحكومات. المستوى الأول يتصل بالتبعات السياسية للآثمان الباهظة التي يفترض تسديدها، والمستوى الثاني يحيل إلى الأفعال الاقتصادية والاجتماعية الواقعة على ظهور مختلف فئات الشعب، وهي آثمان باهظة تبين أيضا أن الشعب مدعو للمساهمة في تسديدها.